الباحث / أبو بكر سليمان سليمان محمد
إمام وخطيب – وزارة الأوقاف
لدرجة الماجستير – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة المنوفية

المستخلص :

المبحث الثاني من الفصل الثني في زيادة الإيمان ونقصانه :

مدخل :

إن القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة جاءا بإثبات زيادة الإيمان في عدة مواضع فالله تعالى يقول : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ (1)، ويقول سبحانه : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴾ (2) فهذه الآيات وغيرها تعتبر نصا في إثبات زيادة الإيمان

وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير ويخرج من النار من قال لا إلِه إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير) (3) فهذا الحديث النبوي الشريف وغيره يعتبر نصا كذلك في إثبات زيادة الإيمان ونقصانه وأنه درجات متفاوتة

لكننا إذا دققنا النظر في المسألة قلنا : إن الإيمان هو التصديق الجازم ، وهو لا يقبل الزيادة لأنه – أيِ التصديق – جازم يقيني لا يزيد ، وهو كذلك لا يقبل النقصان لأنه لو نقص لكان ذلك شكا أو ظنا وهذا ينافي اليقين المشترط والمطلوب في الإيمان .

ومع أن أصحاب المذاهب المختلفة اتفقوا على ثبوت النصوص القرآنية ، واتفقوا كذلك على صحة الأحاديث إلا أنهم قالوا : هل الزيادة في نفس التصديق أم في ثمراته وإشراقاته ؟ لأن اختلافهم في هذه المسألة يرجع إلى اختلافهم في تحديد مفهوم الإيمان وحقيقته .

---

(1) سورة الأنفال الآية 2 .
(2) سورة محمد الآية 17 .
(3) رواه البخاري : الجامع المسند الصحيح المعروف بصحيح البخاري ، ط دار ابن كثير للطباعة والنشر ، ط الأولى ، 1423 ه ، كتاب الإيمان ، باب زيادة الإيمان ونقصانه ، ح رقم 44

فالجميع مقر بأن الإيمان إقرار بالقلب يصل لحد اليقين ، ولكنهم اختلفوا فيما بعد إقرار القلب من قول اللسان وعمل الجوارح أين يقعا بالنسبة لهذا الإقرار .

ومن هنا انقسموا إلى عدة آراء في هذه المسألة بين من يقول إن الإيمان يزيد وينقص ، ومن يقول يزيد ولا ينقص ، ومن يقول لا يزيد ولا ينقص ، ولكل دليله الذي يستند إليه على نحو ما سنورد في ثنايا هذا المبحث .

ولذا كان علينا أن ننظر ابتداءً إلى تعريف الإيمان عند كلٍ ، ومن ثم نعرج على الآراء في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه .

المطلب الأول : مفهوم الإيمان:

بداية أقول : إن الإيمان له صورة إجمالية مركبة من عدة أمور : تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح والأركان ، ولا يتصور ايمانٌ كامل إلا بهذه الثلاثة التي ترقى بالإنسان إلى الدرجات العلى عند رب العالمين

ومصداق ذلك كتاب الله تعالى ، وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

فالدليل على أن تصديق القلب من الإيمان : قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾ (4)

ومن السنة النبوية حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يُدْخِلُ اللهُ أهلَ الجنةِ الجنةَ و يُدْخِلُ أهل النارِ النارَ ثم يقول : انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه...) (5).

والدليل على أن الإقرار باللسان من الإيمان : قوله تعالى : ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ (6)

ولحديث : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله...)(7).

---

(4) سورة المائدة الآية 41 .

(5) الحديث رواه البخاري : مرجع سابق ، كتاب التوحيد، باب كلام الرب يوم القيامة مع أنبيائه ح رقم 727 . ورواه مسلم : المسند الصحيح المختصر المعروف بصحيح مسلم ، ط دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض ، ط الأولى 1427 هـ - 2006 م ، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية ح رقم 183 .

(6) سورة البقرة الآية 136 .

(7) صحيح البخاري : مرجع سابق ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ح رقم 1399 .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لبث يدعو في مكة ثلاث عشرة سنة إلى قول كلمة التوحيد والعمل بها .

والدليل على أن عمل الأركان من الإيمان: قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ (8)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الإيمان بضع وستون والحياء شعبة من الإيمان)(9)

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركنا يقولون إن الإيمان قول وعمل ونية، لا تجزئ واحدة من الثلاثة إلا بالأخرى(10)

فهذا هو الراجح والمختار عند جمهور علماء السلف من أهل السنة والجماعة على تفصيل بينهم يتضح فيما يلي .

(1) اختلاف المذاهب في تعريف الإيمان :

اختلفت الآراء في تعريف الإيمان أو مسمى الإيمان إلى أقوال، خلاصتها :

قول جمهور أهل السنة والجماعة – كما سلف في الفقرة السابقة – : أنه اعتقاد وقول وعمل(11).

قول الخوارج : أن الإيمان قول واعتقاد وعمل. هم يوافقون أهل السنة بالتعريف لكنهم يخالفونهم في أن العمل إذا زال بعضه زال باقيه، فيزول بزواله الإيمان(12).

---

(8) سورة الكهف الآية 107

(9) رواه البخاري : مرجع سابق ، كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان ، ح رقم 9 .

(10) انظر : توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية : لابن عيسى ، ط المكتب الإسلامي - بيروت ، ط الثانية ، 1394 هـ 139/2 ، و مجموعة الفتاوى لابن تيمية ، ط دار الوفاء - المنصورة ، ط الثالثة ، 1426 هـ - 2005 م 7 /170-171.

(11) ينظر : توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية : لابن عيسى ، ط المكتب الإسلامي - بيروت ، ط الثانية ، 1394 هـ ، فقد نقل ابن عيسى فيها أقوالاً عن الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة ، ونقل عمن نقل إجماعهم على ذلك 139/2 وما بعدها.

(12) انظر : آراء الخوارج الكلامية : الدكتور عمار طالبي ، موفم للنشر الجزائر ، بدون رقم ، 2013 م ، 2 /90.

قول المعتزلة : وهم يوافقون الخوارج في تعريف الإيمان . وأهل السنة كذلك . لكنهم يوافقونهم في مسألة زوال الإيمان بزوال بعضه أو بعض العمل(13). فقولهم كقول الخوارج، لكنهم يخالفونهم في اسمه في الدنيا، وإن اتفقوا على حكمه في الآخرة.

ما يروى عن أبي حنيفة وأصحابه : من أن الإيمان هو قول وتصديق فقط (14).

مذهب الكرامية(15) : وهو قولهم أن الإيمان إقرار باللسان فقط. قصدوا بذلك كلمة التوحيد(16).

مذهب الماتريدية وجمهور الأشعرية بأن الإيمان هو التصديق بالقلب وأن الإقرار ركن زائد ليس بأصل. وهو رواية عن أبي حنيفة (17).

قول الجهمية : بأن الإيمان هو المعرفة (18) .

(2) اختلاف المذاهب في مكانة العمل من الإيمان :

---

(13) انظر آراء المعتزلة في : شرح الأصول الخمسة : القاضي عبدالجبار ، ت عبدالكريم عثمان ، ط مكتبة وهبة ، ط الثالثة ، 1416 هـ - 1996 م. ص 707

(14) الفقه الأكبرللإمام أبي حنيفة مع شرحه ، الإمام الملا علي القاري ، ط الحلبي، مصر ، 1375هـ ، ص 124 ، شرح العقيدة الطحاوية : للميداني ، ت محمد مطيع الحافظ و محمد رياض المالح ، دار الفكر دمشق ، الإصدار الثالث ، 1995 م ، ص 332 وما بعدها.

(15) طائفة زعيمها محمد بن كرام أبو عبد الله السجستاني، طرد من سجستان إلى عورستان وأصحابه أوغاد تبعه من أهل نيسابور شرذمة من أكره القرى والدُّهم، دعا إلى التجسيم وأن الله ـ للعرش وأن معبوده محل للحوادث، وقال باستحالة وجود أفعاله وصفاته في الأزل. تعالى الله عما يقول. انظر " الفرْقُ بين الفرَق : لأبي منصور البغدادي ، ت محمد محي الدين عبدالحميد ، ط مكتبة محمد علي صبيح وأولاده القاهرة ، بدون ص 161-170.

(16) الفقه الأكبر مع شرحه ، الملا علي القاري ، مرجع سابق ، ص 124 / كتاب التمهيد : الإمام أبوبكر محمد بن الباقلاني ، ط المكتبة الشرقية بيروت ، بدون ، 1957 م ، 1957 م ص 381.

(17) التوحيد ، للإمام أبي منصور الماتدريدي ، ت الدكتور بكر طوبار أوغلي ، ط دار صادر - بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ص 380 – 381 ، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : للإمام الجويني ، ت د أحمد السايح و المستشار توفيق وهبة ، ط مكتبة الثقافة الدينية ، ط الأولى ، 1430 هـ - 2009 م ، ص 333 - 335 ، شرح الفقه الأكبر لعلي القاري مرجع سابق ص 125 - 126.

(18) الإيمان : للعدني ، ت حمد الحربي ، ط الدار السلفية ، ط الأولى ، 1407 هـ - 1986 م ص 96 ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : للسخاوي ، ط دار الجيل بيروت ، ط الأولى ، 1412 هـ - 1992 م ، ص 708 ، مجموعة الفتاوى لابن تيمية : مرجع سابق ، 120/7

ولأن هذا المبحث في الدراسة يتعلق بقضية زيادة الإيمان ونقصانه ، والاختلاف في هذه القضية بين المذاهب المختلفة يرجع إلى اختلافهم في كون العمل ، والقول يدخل في الإيمان أم لا ؟ – كما سبق وذكرنا في تمهيدنا لهذا المبحث – فيستلزم أن نوضح اختلاف المذاهب في دخول الأعمال في مفهوم الإيمان – أي في تعريفه ومسماه – وهذه الأقوال بناء على اختلافهم في تعريف الإيمان وهي :

قول فريق من أهل السنة والجماعة : وهم يعتقدون بأن العمل من الإيمان .

قول الخوارج : وهم يوافقون أهل السنة في دخول الأعمال في الإيمان. لكنهم يقولون : العمل شرط لقبول العلم إذا زال بعض العمل زال باقيه بناء على عقيدة أن الإيمان كلٌ لا يتجزأ .

قول المعتزلة : وهم يوافقون أهل السنة كذلك ، لكنهم يرون رأي الخوارج في كون العمل من الإيمان والإيمان كل لا يتجزأ .

قول أبي حنيفة وأصحابه : وهم لا يرون دخول الأعمال في تعريف الإيمان ومسماه .

قول الكرامية : فيعتقدون أنه ليس للأعمال تأثير في معنى الإيمان .

قول جمهور الأشاعرة والماتريدية : بأن الإيمان تصديق بالقلب فلا يرون دخول الأعمال في الإيمان بل الإيمان شيء واحد عندهم سواء عمل طاعة أو لم يعمل .

قول الجهمية ومن وافقهم : وهم يعتقدون أن ليس للأعمال أي عمل حتى لو كان كفراً كالاستكبار على الله وجحوده وتكذيب رسل الله كل ذلك لا يؤثر في الإيمان ما دام القلب يعرف الله وإن أنكره وكذبه ظاهرة .

وجماع هذه الأقوال قولان هما :

القول الأول: الذين يعتقدون أن الأعمال داخلة في الإيمان في الجملة.

القول الثاني: الذين يعتقدون بعدم دخول الأعمال في الإيمان .

وسنبسط القول فيما يلي لأدلة أصحاب كل قول من القولين .

(3) أدلة أصحاب القول الأول :

أ – الآيات والأحاديث التي تتوعد من فعل المعاصي بالعذاب والوعيد أو الخروج من الإيمان أو نقص الإيمان. فلو كانت الأعمال لا تؤثر في الإيمان لكان إيمان القلب كاملاً بدون الأعمال ويصبح هذا الوعيد ظلماً، وهذا منتفٍ عن الله سبحانه تعالى بل هو العادل

مطلق العدل، لكن لما عصى ابن آدم استحق العقوبة منه سبحانه. كقوله تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ﴾ (19)

ولحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول: (إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة)(20) ، ففيه دلالة على دخول الأعمال ومنها الصلاة في الإيمان.

ولحديث أبي شريح رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن. قيل : من يا رسول الله ؟ قال : من لا يأمن جاره بوائقه) (21) ففيه دلالة كذلك على أن من يؤذي جاره ويظلمه فإن الإيمان منتف عنه .

ب – الآيات والأحاديث الدالة على دخول الأعمال في الإيمان كثيرة في القرآن كقوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾ (22) ، وعُلِمَ من سبب نزول الآية أن المقصود بالإيمان في الآية الصلاة .

وكحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن وفد عبد قيس لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : (أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا : الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس .... الحديث)(23) ففي هذا الحديث أوضح دلالة على أن الأعمال داخلة في الإيمان

فهذه نماذج من أدلة القائلين بدخول الأعمال في تعريف الإيمان(24)

(4) أدلة أصحاب القول الثاني :

---

(19) سورة مريم الآية 59 .

(20) رواه مسلم : مرجع سابق ، كتاب الإيمان، باب إطلاق الكفر على من ترك الصلاة ح رقم 82

(21) رواه البخاري : مرجع سابق ، كتاب الأدب ، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه ، ح رقم 6016 ، ومسلم : مرجع سابق ، كتاب الإيمان، باب بيان تحريم إيذاء الجار ح رقم 46 واللفظ للبخاري .

(22) سورة البقرة الآية 143 .

(23) رواه البخاري : م . س ، كتاب الإيمان ، باب أداء الخُمُس من الإيمان ، ح رقم 53، ورواه مسلم : مرجع سابق ، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين ، والدعاء إليه ح رقم 17 واللفظ للبخاري .

(24) تعظيم قدر الصلاة : الإمام محمد بن نصر المروزي ، ت الدكتور عبدالرحمن الفريوائي ، ط الدار بالمدينة المنورة ، ط الأولى ، 1406 هـ و قد بوب فيه بابًا سماه : الأحاديث التي تدل على أن الأعمال داخلة في الإيمان 1 / 398 - 505 .

2725 أ – أن الإيمان في اللغة هو التصديق لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ (25) أي بمصدق لنا.

ب – أن الإيمان لا يكون إلا بالقلب قال تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ ﴾ (26)، وقال سبحانه:﴿ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ (27)

ولحديث أسامة بن زيدرضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : (أفلا شققت عن قلبه ؟!) (28) فدل ذلك على أن موضع الإيمان هو القلب .

ج – أن الإيمان ضد الكفر ، والكفر هو التكذيب والجحود ، فصار الإيمان ضده التكذيب والجحود وهما يكونان في القلب فكذا ما يضادهما .

د – أن الإيمان لو كان قول وعمل أي عمل بالأركان والجوارح يزال الإيمان بزوال العمل أو جزء منه. والإيمان كل لا يتجزأ إذا زال بعضه زال باقيه .

هـ – أن الله تعالى عطف العمل على الإيمان في مواضع عديدة من القرآن وهذا العطف يستلزم المغايرة .

و – أن الكافر لو آمن قبل دخول وقت الصلاة ـ مثلاً ـ ومات ولم يصل لله صلاة فإنه يعد مؤمناً لإيمان قلبه ولتصديقه. فدل على أن الإيمان إنما يكون بالقلب.

ز – أن الأعمال قد تسقط عن بعض الناس في أوقات معينة، كالحائض والنفساء – مثلاً – ، فلو كانت الأعمال داخلة في الإيمان أو هي الإيمان لما سُمِّيَ مثل هؤلاء .

هذه أهم أدلة القائلين بأن العمل خارج عن مفهوم الإيمان . (29)

والراجح من القولين ما عليه جمهور أهل السنة والجماعة من أن الإيمان : تصديق بالجنان وقول باللسان وعمل بالجوارح .

بقيت كلمة لابد منها في ختام هذا المطلب ، وهي تتعلق بالذب عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله

---

(25) سورة يوسف الآية 17 .
(26) سورة المجادلة الآية 22 .
(27) سورة النحل الآية 106 .
(28) رواه مسلم : مرجع سابق ، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله ح رقم 96.
(29) الإرشاد للجويني : مرجع سابق ص 333 ، التمهيد لابن الباقلاني مرجع سابق ص 389 ، وغيرهما بتصرف .

حيث رماه بعض العلماء بالإرجاء بسبب قوله إن العمل لا يدخل في تعريف الإيمان ومسماه ، ولكنني في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى سأبين الفرق بين ما قاله الإمام أبوحنيفة رحمه الله تعالى وبين مذهب المرجئة .

(5) الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقضية الإرجاء:

عرفنا فيما تقدم مذهب المرجئة وما ذهبوا إليه في مفهوم الإيمان، وفي هذا الفقرة من البحث نناقش مسألة ما ذكر من اتهام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالإرجاء، وأن مذهبه في الإيمان هو عين مذهبهم .

والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى أحد الأئمة الأربعة ، وله مكانته في قلوب المسلمين جميعاً، لأنه إمام عظيم، خدم الدين بإخلاص، وبذل جهداً جباراً . كغيره من الأئمة الأعلام . في سبيل إبراز تشريعاته العملية والعقدية، والذّب عن حياضها، وإيصالها إلينا نقية صافية من شوائب البدع والخرافات التي حاول مروجوها إدخالها في الدين، وإضافة ما ليس منه إليه.

لذلك كان لزاماً علينا أن ندفع عنه كل تهمة توجه إليه، ما دامت ليس لها أساس من الصحة

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى من أئمة أهل السنة والجماعة – ولا ريب – ، إلا أن هناك مسألة عقدية تعرَّض للنقد فيها من جانب أئمة وعلماء ، وهي قوله في الإيمان، الذي لأجله رُمي بالإرجاء .

رأي الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حقيقة الإيمان:

وقبل أن أذكر وجهة نظر الناقدين له يحسن بي أن أبين رأي الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الإيمان أولاً، فأقول وبالله التوفيق : إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قد اشتهر عنه قوله بأن الإيمان عبارة عن أمرين لا ثالث لهما، تصديق بالقلب، وإقرار باللسان .

قال . رحمه الله . في (الوصية) (30) :

الإيمان إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، والإقرار لا يكون وحده إيماناً، لأنه لو كان إيماناً لكان المنافقون كلهم مؤمنين .

---

(30) وصية الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ت محمد عوينة ، ط دار ابن حزم ، ط الأولى ، 1418 هـ - 1997 م ، وانظر : الفقه الأكبر مع شرحه لعلي القاري مرجع سابق ، ص85

وكذلك المعرفة وحدها لا تكون إيماناً، لأنها لو كانت إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين. قال تعالى في حق المنافقين : ﴿ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ (31)، وقال تعالى في حق أهل الكتاب : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ ﴾ (32)

قال شارح الفقه الأكبر : والمعنى أن مجرد معرفة أهل الكتاب بالله ورسوله لا ينفعهم ، حيث ما أقروا بنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم، ورسالته إليهم وإلى الخلق كافة، فإنهم كانوا يزعمون أنه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث إلى العرب خاصة، فإقرارهم بهذا الطريق لا يكون خالصاً. ثم التصديق ركن حسن لعينه، لا يحتمل السقوط في حال من الأحوال بخلاف الإقرار فإنه شرط أو شطر، وركن حسن لغيره، ولهذا يسقط في حال الإكراه وحصول العذر، وهذا لأن اللسان ترجمان الجنان، فيكون دليل التصديق وجوداً وعدماً، فإذا بدله بغيره في وقت يكون متمكناً من إظهاره كان كافراً، وأما إذا زال تمكنه من الإظهار بالإكراه، لم يصر كافراً، لأن سبب الخوف على نفسه دليل ظاهر، على بقاء التصديق في قلبه، وأن الحامل على هذا التبديل، حاجته إلى دفع المهلكة عن نفسه، لا تبديل الاعتقاد المضمن لحقه، كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ (33) ، . فأما تبديله في وقت تمكنه، فإنه دليل على تبديل اعتقاده، فكان ركن الإيمان وجوداً وعدماً(34)

إذاً فالإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الإيمان مركباً من جزئين، أحدهما: أصلي ثابت، لا يحتمل السقوط أبداً، وهو التصديق، وثانيهما : يمكن سقوطه، والتجاوز عنه لوجود ملابسات تمنع من الوفاء به، وهو الإقرار.

ويزيدنا إيضاحاً وتأكيداً لما تقدم ، ما ذكره ـ رحمه الله ـ في كتاب (العالم والمتعلم) ، حيث قال : والناس في التصديق على ثلاث منازل : فمنهم من يصدق بالله وبما جاء منه

(31) سورة المنافقون الآية 1
(32) سورة الأنعام الآية 20
(33) سورة النحل الآية 106
(34) الفقه الأكبر مع شرحه لعلي القاري مرجع سابق ص85 ، 86

بقلبه ولسانه . ومنهم من يصدق بلسانه، ويكذب بقلبه. ومنهم من يصدق بقلبه، ويكذب بلسانه (35)

فهذه ثلاث مراتب للناس في مسألة التصديق، ذكرها وأصدر حكمه على كل طائفة منها بعد ذلك فقال : " من صدق بالله، وبما جاء من عند الله بقلبه ولسانه، فهو عند الله وعند الناس مؤمن. ومن صدق بلسانه وكذب بقلبه كان عند الله كافراً وعند الناس مؤمناً، لأن الناس لا يعلمون ما في قلبه، وعليهم أن يسمُّوه مؤمناً بما ظهر لهم من الإقرار بهذه الشهادة، وليس لهم أن يتكلفوا علم ما في القلوب. ومنهم من يكون عند الله مؤمناً، وعند الناس كافراً، وذلك بأن الرجل يكون مؤمنا بالله، وبما جاء من عنده، ويظهر الكفر بلسانه في حال التُّقية، أي في حال الإكراه، فيسمِّيه من لا يعرف أنه يتقي كافراً، وهو عند الله مؤمن "(36)

ومن مجموع ما تقدم ذكره من النصوص يتبين لنا أن مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الإيمان عبارة عن أمرين : إقرار، وتصديق، كما صرح هو بذلك، فيما قدمنا، وكما ذكر عنه أصحابه في كتبهم .

إلا أن التصديق عنده، له مكانة ليست للإقرار، إذ التصديق أرسخ، لا يمكن زواله بحال، فلا يزول إلا بالكفر.

أما الركن الآخر فيمكن سقوطه وزواله، مع بقاء الإنسان مؤمناً بذلك التصديق القلبي، وكما في حال العذر والإكراه على إظهار ضده ، فيمتثل تقية من عدوٍّ أو نحوه .

وقد استدل على ما ذهب إليه من أن الإيمان عبارة عن التصديق والإقرار بما يأتي :

أما على أنه تصديق فاستدل بعين أدلة السادة الأشاعرة على ذلك من الآيات التي أضافت الإيمان إلى القلب من مثل قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ (37)، وقوله سبحانه : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (38) ، وغيرها من الأدلة مما ذكرناه عند بيان مذهبهم .

---

(35) كتاب العالم والمتعلم : الإمام أبوحنيفة رحمه الله ، ت محمد زاهد الكوثري ، ط المكتبة الأزهرية للتراث ، بدون رقم ، شعبان 1368 هـ ص 52 .

(36) المصدر السابق

(37) سورة المجادلة الآية 22

(38) سورة الحجرات الآية 14

2729 أما جعل الإقرار ركناً آخر في الإيمان فاستدل له بدليل عقلي : وهو أن اللسان ترجمان الجنان، فيكون دليل التصديق وجوداً وعدماً، بمعنى أن التصديق أمر خفي يوجد في قرارة قلب المؤمن ، ولا يمكننا اكتشاف وجوده ، والإطلاع عليه إلا إذا وجد الإقرار اللساني، الذي يدلنا على وجوده ، كما أن عدم وجود الإقرار اللساني يدل بدوره على انتفاء التصديق ، وعدم وجوده في القلب ، فهما ركنان متلازمان في الوجود. هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى نفسه

مكانة العمل من الإيمان عند أبي حنيفة :

لم يجعل الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى العمل من أركان الإيمان، وجعله مغايراً له، قال ـ رحمه الله ـ في (الوصية) : " والإيمان غير العمل، والعمل غير الإيمان ، بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل من المؤمن، ولا يصح أن يقال ارتفع الإيمانِ عنه، فإن الحائض والنفِساء يرفع الله تعالى عنهما الصلاة والصوم، ولا يصح أن يقال : يرفع عنهما الإيمان، أو أمرهما بترك الإيمان ، وقد قال لها الشارع : " دعي الصوم ثم اقضيه ". ولا يصح أن يقال : دعي الإيمان ثم اقضيه . ويجوز أن يقال : ليس على الفقير الزكاة، ولا يجوز أن يقال: ليس على الفقير الإيمان " (39)

كما استدل ـ رحمه الله ـ على المغايرة بين الإيمان والعمل، بالآيات التي تعطف العمل على الإيمان، من مثل قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (40) ونحوها(41) مما استدل به من قال بالمغايرة بين الأمرين .

والإسلام عنده : هو الأعمال التي هي غير الإيمان، لكنه وإن جعل الإسلام غير الإيمان في المعنى، إلا أنه جعل بينهما تلازماً قوياً، بحيث لا يمكن وجود أحدهما دون وجود الآخر، وفي ذلك قوله رحمه الله تعالى : " والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى، ففي طريق اللغة فرق بين الإيمان والإسلام، ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا إسلام بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن، والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها " (42)

(39) وصية الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، مرجع سابق ص 2 .
(40) سورة الرعد الآية 29.
(41) انظر : كتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة رحمه الله تعالى مرجع سابق ص 49
(42) الفقه الأكبر مع شرح لعلي القاري ، مرجع سابق ص 89 - 90 .

فهو رحمه الله . وان فرَّق بين الإيمان والإسلام، وجعل هذا غير ذلك من الناحية اللغوية، وكذلك الحقيقة الشرعية ، كما يدل على ذلك حديث جبريل المشهور إلا أنه جعل بينهما تلازماً في الوجود، إذ لا يمكن أن يوجد إيمان صحيح إلا ومعه إسلام، كنتيجة حتمية، كما أن الإسلام المعتبر لا بد له من إيمان يصححه .

رأي الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في زيادة الإيمان ونقصانه :

لقد ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فقال . رحمه الله . في كتاب (الوصية) : " والإيمان لا يزيد ولا ينقص، لأنه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر، ولا يتصور زيادته إلا بنقصان الكفر، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حال واحدة مؤمناً وكافراً، والمؤمن مؤمن حقاً، والكافر كافر حقاً، وليس في الإيمان شك، كما أنه ليس في الكفر شك " (43)

ومن النص المتقدم نرى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استدل على عدم زيادة الإيمان ونقصانه، بأن زيادة الإيمان لا يتصور إلا بنقصان الكفر، ونقصانه لا يتصور إلا بزيادة الكفر، واجتماعهما في ذات واحدة في حال واحدة محال، وهذا لأن الكفر ضد الإيمان، وهو تكذيب وجحود، فالإنسان إما مؤمن أو كافر.

ويقول . رحمه الله . في (الفقه الأكبر) : وايمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال " (44)

ويقول . رحمه الله . عن إيمان الملائكة : " وقد علمت أنهم كانوا أطوع منا، وقد حدّثتك أن الإيمان غير العمل، فإيماننا مثل إيمانهم، لأننا صدَّقنا من وحدانية الله، وربوبيته، وقدرته، وبما جاء من عنده، بمثل ما أقرَّت به الملائكة، لأننا آمنا بكل شيئ آمنت به الملائكة، مما عاينته الملائكة من عجائب آيات الله، ولم نعاينه نحن " (45)

فمما تقدم يتجلّى لنا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى القائل بأن الإيمان الذي هو التصديق لا يزيد ولا ينقص، والكل متساوون فيه، غير أن التفاضل بين الناس والملائكة والأنبياء حاصل من جهة الأعمال، وتقدم لنا بيان دليله .

و قد حاول أصحاب أبي حنيفة، ومؤيدوه توجيه رأيه على نمط لا يتعارض في نظرهم مع النصوص المعارضة له، ومع العقل والمنطق.

---

(43) وصية أبي حنيفة رحمه الله تعالى مرجع سابق ص 4.
(44) الفقه الأكبر مع شرحه علي القاري ، مرجع سابق ص 87 .
(45) العالم والمتعلم لأبي حنيفة رحمه الله تعالى ، مرجع سابق ص 58 .

2731 ومن ذلك ما قاله شارح الفقه الأكبر : من أن مراد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يزيد ولا ينقص أي من جهة المؤمَن به نفسه، لأن التصديق إذا لم يكن على وجه التحقيق يكون في مرتبة الظن والتردد، والظن غير مفيد في مقام الاعتقاد، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ﴾ (46) ، فالتحقيق أن الإيمان ـ كما قال الإمام الرازي ـ لا يقبل الزيادة والنقصان من حيثية أصل التصديق، لا من جهة اليقين، فإن مراتب أهلها مختلفة في كمال الدين، كما أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَ لَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ ﴾ (47) ، فإن مرتبة عين اليقين، فوق مرتبة علم اليقين، وكذا ورد " ليس الخبر كالمعاينة " وإن قال بعضهم : لو كشف الغطاء ما ازددت إلا يقيناً، يعني أصل اليقين، لمطابقة علم اليقين في ذلك الحين، وهو لا ينافي زيادة اليقين عند الرؤية، كما هو مشاهد لمن له علم بالكعبة في الغيبة، ثم حصل له المشاهدة في عالم الحضرة، وعلى هذا فالمراد بالزيادة والنقصان القوة والضعف، فإن التصديق بطلوع الشمس أقوى من التصديق بحدوث العالم، وإن كانا متساويين في أصل تصديق المؤمن به .

ونحن نعلم قطعاً أن إيمان آحاد الأمة، ليس كإيمان النبي صلى الله عليه وسلم، ولا كإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه، باعتبار هذا التحقيق وهذا معنى ما ورد : لو وزن إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه بإيمان جميع المؤمنين لرجح إيمانه ، يعني لرجحان إيقانه، ووقار جنانه، وثبات اتقانه، وتحقيق عرفانه ، لا من جهة ثمرات الإيمان ، من زيادات الإحسان ، لتفاوت أفراد الإنسان من أهل الإيمان في كثرة الطاعات وقلة العصيان، وعكسه في مرتبة النقصان مع بقاء أصل وصف الإيمان في حق كلٍّ منهما بنعت الإيقان، فالخلاف لفظي بين أرباب العرفان (48) أ . هـ

ويتلخص توجيهه لكلام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أن المراد بالإيمان الذي لا يزيد ولا ينقص هو أقصى درجات اليقين، الذي ليس بعده إلا الشك، فهو الذي يتساوى فيه الناس وهو الذي لا يزيد ولا ينقص، أو أن المراد لا يزيد ولا ينقص باعتبار الشيئ المؤمن به .

---

(46) سورة النجم الآية 28 .
(47) سورة البقرة الآية 260 .
(48) الفقه الأكبر مع شرحه علي القاري ، مرجع سابق ص87 .

وقد ذهب آخرون في الجمع بين رأي أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا وبين الآيات المصرحة بزيادة الإيمان إلى القول بأن الزيادة محمولة على الزيادة في ثمرات الإيمان بالأعمال الصالحة فتكون الزيادة في كمال الإيمان لا في أصله (49)

فخلاصة مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الإيمان ما يلي :

1 . أن الإيمان تصديق وإقرار، والعمل خارج عنه ومغاير له.

2 . ملازمة الإسلام للإيمان مع افتراق مفهوميهما.

3 . أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأهله متساوون فيه.

الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومذهب الإرجاء :

وبعد، فقد رمى جماعة من العلماء أبا حنيفة رحمه الله تعالى بالإرجاء، وعدوه من جملة المرجئة. ومن هؤلاء العلماء الذين وجهوا هذا الاتهام إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب (الإيمان) (50)، والإمام أبو الحسن الأشعري في (المقالات) (51)

وقد برروا ذلك بأنه رحمه الله تعالى جعل الإيمان تصديقاً وإقراراً فقط، وأخّر العمل عن الركنية فيه. وأبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى يقول بأنه جعله – أي الإيمان – معرفة وإقراراً

فإذا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى قد أخر العمل عن الركنية في الإيمان، ولم يجعله جزءاً منه، وقال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والناس فيه سواء، وهذا بعينه ما ذهبت إليه المرجئة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى لهذا مرجئ، هذا ما قاله من اتهم أبا حنيفة رحمه الله تعالى بالإرجاء

---

(49) انظر : شرح عقيدة أهل السنة والجماعة : الإمام البابرتي الحنفي ، ت عاكف آيتكن ، مراجعة د . عبدالستار أبوغدة ، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت ، ط الأولى ، 1409 هـ - 1989 م ، وشرح المقاصد : الإمام السعد التفتازاني ، ت الدكتور عبدالرحمن عميرة ، ط عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ، 1419 هـ - 1998 م 2 / 262 .

(50) انظر : كتاب الإيمان : لابن تيمية ، ت الألباني ، ط المكتب الإسلامي ، ط الخامسة ، 1416 هـ - 1996 م ص163

(51) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : الإمام أبو الحسن الأشعري ، ت محمد محي الدين عبدالحميد ، طـ المكتبة العصرية ، 1411 هـ - 1990 م 1 / 219 .

2733 ولكني أقول : إن الإرجاء الذي عرف بالذم بين جميع المذاهب الإسلامية هو إعطاء العاصي الرجاء، وإطماعه في عفو الله، بجعله في حل مما يقول وما يفعل، وذلك لقول أصحابه : " لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ".

و الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن خالف جمهور أهل السنة والجماعة بتأخيره العمل عن الركنية في الإيمان فإنه لم يدْعُ برأيه هذا أرباب الشهوات ، لإشباع شهواتهم ، وتحقيق رغباتهم ، باللعب بالمحظورات، وانتهاك أستار الشريعة الإسلامية الغراء ، كما فعل المرجئة الذين رفعوا اللوم عن العصاة وفتحوا لهم الطريق إلى هتك محارم الله ، دون خشية من عقاب الله تعالى

والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى حاشاه أن يقول بهذا القول ، أو يقف ذلك الموقف . فلا يجوز لنا أن نصفه بالإرجاء المطلق .

وبالإضافة إلى ذلك ، فَإن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى وإن قال بخلاف ما قال به جمهور أهل السنة والجماعة ، لكنه مع هذا لم يهمل العمل كما أهمله المرجئة . فنحن نعلم أنه ـ رحمه الله تعالى ـ إمام جليل برع وبرز في مجال تقرير التشريعات العملية ، ومذهبه في الفقه الإسلامي يعتبر أوسع المذاهب ، فقد أفنى عمره في سبيل بيان الواجب والمحرم ، والمستحب والمباح .

وفي هذا يقول الإمام الشهرستاني رحمه الله تعالى :

كان يقال لأبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه مرجئة السنة ، وعدَّه كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ولعلَّ السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان والرجل مع تخريجه في العمل ، كيف يفتي بترك العمل " (52)

فوصفه بالإرجاء مطلقاً غير لائق ، إذ أن قوله يختلف عن قول المرجئة ومنهجه مغاير لمنهجهم ، كما أسلفنا بيان ذلك .

وقد ذكر شارح العقيدة الطحاوية رواية أخرى عن أبي حنيفة في الإيمان أن حماد بن زيد لما روى له حديث : " أيّ الإسلام أفضل ... الخ. قال له : " ألا تراه يقول :أي الإسلام أفضل"، قال:" الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟"فسكت أبو حنيفة

(52) الملل والنحل : للشهرستاني ، ت محمد سيد كيلاني ، ط دار المعرفة بيروت ، ط الثانية ، 1395 هـ - 1975 م 1 / 141 .

رحمه الله تعالى ، فقال بعض أصحابه : " ألا تجيبه يا أبا حنيفة ؟ " قال: " بما أجيبه وهو يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " (53)

(53) شرح العقيدة الطحاوية ، الإمام ابن أبي العز الحنفي ، ت جماعة من العلماء ، خرج أحاديثها الألباني ، ط المكتب الإسلامي - بيروت ، ط الثامنة ، 1404 هـ - 1984 م ص 333